

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 346 سبيل المقرض منه فيكون علية مثلهما . (نقول
البيهجة فيما يتعلّق بالبيوع) وكذا إذا اشترى بالذهب
المودع عنده بستانا لنفسه فالبيعتان ملك له لا لصاحب
الذهب 2 - إذا باع من آخر مال غيره فوضوا ثمنه بآءه من آخر
ثان مرة ثانية فالعقدان موقوفان فإن أجازهما صاحب
المال كانا نافذين وكان المال مضمنا كذا بين المضمنين ;
إذ لا مرجح لأحد البيعين على الآخر إلا أن لا للمضمنين
أن يقبلاه مضافا ، أو يردها . (الهندية في الباب
الثاني من البيوع) . وإن أجاز البيع الثاني فقط نفذ
الثاني وبطل الأول ; لأن حق المال الأول قائم في ذات
الملك ولم يثبت للملك للمضمنين الأول وفيه بيعه
فبقي موقوفًا كالبيوع الثاني فإذا أجزا هذا بطل الآخر . (
نقول النتيجة في بيع الأب والوصي والفضولي) . وإذا
كان البائع الفضولي اثنين وباع كل منهما ذلك المال
من آخر على حدة وأجاز المال البيعين معا فالحكم
على الممنوع السدي مر 3 - البيع أحق من الإجارة
والرهن وذلك كأن يبيع إنسان مال آخر فوضوا وآخر
يؤجره ، أو يرهنه ويؤجز المال البيع والإيجار ، أو
الرهن معا . فالبيع جائز والإيجار ، أو الرهن باطل ;
لأن البيع تمليك الرقبة وهو أولى من تمليك
الممنوعة . والإجارة والهيبة أحق من الرهن والهيبة
أحق من الإجارة . والبيع في العقار أحق من الهيبة . (
الهندية في الباب الثاني عشر من البيوع) . 4 - إذا هلك
المبيع واختلاف المال والمضمين فقال المال : إجازته
صحيحة لهلاك المبيع بعدهما وقال المضمين : إجازته غير
صحيحة لفقد الشرط الرباعي من شروط الإجارة وهو هلاك
المبيع قبلها ; فالقول للمالك . (رد الممختار في

الْفُضُولِيَّ) . 5 - إِذَا ادَّعَى صَاحِبُ مَالٍ بَعْدَ أَنْ بَاعَهُ إِنْسَانٌ مِنْ
 آخَرَ وَهَلَكَ الْمَبِيعُ بِأَنْزَعِهِ هُوَ الَّذِي أَمَرَهُ بِبَيْعِهِ صَدَّقَ أَمَّا
 إِذَا قَالَ : إِنَّنِي أَجَزْتُ الْبَيْعَ لَدَى اسْتِمَاعِي إِيسَاهُ ; فَلَا يُصَدَّقُ
 بِرَدُّونَ بَيِّنَةٍ . (الْبَزْازِيَّةُ فِي الْعَاشِرِ مِنَ الْبُيُوعِ) . 6 - مَتَى
 أَجَازَ الْمَالِكُ بَيْعَ الْفُضُولِيِّ كَانَتْ حُقُوقُ الْعَقْدِ عَائِدَةً عَلَى
 ذَلِكَ الْبَائِعِ فَيَسْتَلِمُ الْبَائِعُ ثَمَنَ الْمَبِيعِ وَهُوَ يُسَلِّمُهُ
 لِلْمَالِكِ وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ مُطَالَبَةٌ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ الثَّمَنِ . (
 اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 1453 ، أَوْ 1426) مَا لَمْ يُوَكِّلْهُ الْبَائِعُ
 الْفُضُولِيَّ بِقَبْضِهِ . (إِذَا بَرَّهَنَ الْمَالِكُ عَلَى الْإِجَازَةِ ; فَلَيْسَ
 لَهُ أَخْذُ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي إِلَّا إِذَا ادَّعَى أَنْ الْفُضُولِيَّ
 وَكَّلَهُ بِقَبْضِهِ) (رَدُّ الْمُحْتَارِ فِي الْفُضُولِيِّ وَمُشْتَمِلٌ
 الْأَحْكَامِ) . 7 - لِمَا حَبِطَ الْمَالُ اسْتَرْدَادُ مَالِهِ إِذَا بَاعَهُ فُضُولِيٌّ
 مَا لَمْ يُجْزِ الْبَيْعَ كَمَا أَنْ لَهُ اسْتِرْدَادُ مَا يَحْدُثُ فِيهِ بَعْدَ
 الْبَيْعِ مِنَ الزَّوَائِدِ مِثَالُ : إِذَا وَلَدَتْ الْفَرَسُ الْمُبَاعَةُ بَيْعًا
 فُضُولِيًّا ، أَوْ الْمُغْتَصِبَةُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي ، أَوْ الْغَاصِبُ
 فَلِمَا حَبِطَ الْفَرَسُ اسْتَرْدَادُهَا مَعَ مَا وَلَدَتْهُ مِنْ مُهْرٍ ، أَوْ
 مُهْرَةٍ . كَذَلِكَ لِمَا حَبِطَ الْبُسْتَانُ إِذَا بَاعَ بُسْتَانُهُ مِنْ آخَرَ
 بَيْعًا فُضُولِيًّا فَاسْتَهْلَكَ الْمُشْتَرِي زَوَاتِجَهُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ تِلْكَ
 الذَّوَاتِجُ وَيَسْتَرْدَّ بُسْتَانَهُ (اُنْظُرْ الْمَادَّةَ 903) (عَلَيْهِ
 أَفَنَدِي أَخَذَتْهُ فِي الْبَيْعِ الْهَوِّ) . 8 - إِذَا بَاعَ إِنْسَانٌ مَالًا
 مِنْ قَوْلٍ آخَرَ ثُمَّ بَاعَهُ مِنْ غَيْرِهِ فَالْبَيْعُ الثَّانِي غَيْرُ
 نَافِذٍ ; لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْعًا فُضُولِيًّا وَمَتَى أُجِيزَ ذَلِكَ الْبَيْعُ
 فَإِنْ كَانَ الْمَالُ مَقْبُوضًا فَلَا إِجَازَةَ صَحِيحَةَ وَإِلَّا ; فَلَا أَمَّا إِذَا
 كَانَ الْمَبِيعُ عَقَارًا فَلَا إِجَازَةَ صَحِيحَةَ وَلَوْ لَمْ يَقْبِضْ . (رَاجِعْ
 الْمَادَّةَ 253) (رَدُّ الْمُحْتَارِ) . 9 - إِذَا أَعْطَى الْمُشْتَرِي ثَمَنَ
 الْمَبِيعِ لِلْبَائِعِ الْفُضُولِيِّ عَلَى أَمَلٍ إِجَازَةَ الْمَالِكِ الْبَيْعُ ;
 فَلَيْسَ لَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِذَا